

دولة ليبيا

مجلس التخطيط الوطني

ملخص رؤية ليبيا 2040

ملخص رؤية ليبيا 2040

- تستهل الرؤية أجزاءها بقراءة للمسرح العالمي، تتناول مفهوم العولمة، وتحدد دينامياتها ومؤشراتها وتجلياتها واستحقاقات البقاء في بيئتها.
- بعد ذلك تعرض قراءة للمشهد الليبي المحلي، وترصد الاختلالات التي يعاني منها، وتنوّه إلى القدرات والخمائر الكامنة فيه.
- وبعد أن تقوّم الرؤية الأوضاع المحلية الراهنة في ضوء البيئة المعولمة، بما يفضي إليه هذا التقويم من موضوعة للمشهد الليبي، وتقدير لحجم الفجوة التي تفصل الأوضاع الراهنة عن استحقاقات العولمة، واستعراض للإمكانات الكامنة التي يتعين تحقيقها، والتحديات المستقبلية التي يتوجب الاستجابة لها؛ وبعد أن تقترح دورا جديدا للدولة يحدد المهام التي يفترض أن تناط بها؛ تعرض قراءة استشرافية لمستقبل ليبيا تحدد طبيعة مجتمع الأمن الإنساني الذي يتوجب السعى إليه لتجسير تلك الفجوة، وخلاصة مكثفة يفترض أن تترجم لاحقا إلى خطط إستراتيجية ومشاريع تنفيذية محددة.
- وفي آخر أجزاء الرؤية، تُعرض ثلاثة سيناريوهات لمستقبل البلاد، سيناريو الدولة الفاشلة، وسيناريو الدولة الناجحة، وسيناريو الدولة المتعثرة .

قراءة في المسرح العولمي

- يتبين من قراءة المسرح العولمي أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين أن يُوضع المشهد الليبي وفقها:
- درجة عالية من التنافسية تفرض مقاييسها في الجودة والامتياز والتجديد المستمر في الأفكار وسرعة الوصول إلى الأسواق العالمية.
- تعرّض الدولة إلى عمليات تشكيل مستمرة تحدث تغييرات في وظائفها التقليدية وتعزز دور القطاع الخاص.
- حصول مؤسسات المجتمع المدني على استقلاليتها واتساع مشاركتها المجتمعية والسياسية الفاعلة.
- حصول النظام السياسي على شرعيته المحلية والدولية بسبب منجزاته في التنمية المستدامة والإصلاح الديمقراطي.
- قيام مجتمع معرفي تتاح فيه للجميع فرصة الحصول على المعلومات اللازمة لبناء القدرات ويصبح فيه رأس المال المعرفي مصدر القوة الأساسي اقتصاديا وأمنيا.

قراءة المشهد الليبي وموضعه في سياق المسرح العولمي

- تشمل قراءة المشهد الليبي رصدًا للمفهوم الغالب للأمن، وآخر للثقافة السائدة وما تنتجه من أنماط سلوكية، وعرضًا لطبيعة المجتمع المدني القائم، وآخر للأداء الاقتصادي العام، ورسمًا لملامح التنمية البشرية، والأداء الصحي؛ والوضع البيئي؛ فيما تشمل موضعة هذا المشهد تقديرًا لحجم الفجوة التي تفصل الأوضاع الراهنة عن استحقاقات العولمة، واستعراضًا للإمكانات الكامنة التي يتعين تحقيقها، والتحديات المستقبلية التي تلزم الاستجابة لها.

دور جديد للدولة

- يحدد التقرير ملامح دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهيمن فيه على النشاط الاقتصادي، بل تقوم بوضع السياسات الكلية التي تحرر الاقتصاد، وتهيئ البيئة المناخ والبيئية القانونية والاقتصادية الملائمة للقطاع الخاص، بما يمكّن الأفراد من الإقبال بطمأنينة وثقة على خوض غمار الاستثمار والمشاركة في ظل وجود سياسة واضحة للانتماء، فضلًا عن قيامها بتأمين الظروف التي تمكّن من وجود منافسة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، ومن إعمال رقابة فعالة على أساليب الاحتكار، وفق سياسات واضحة تسهم في تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي.
- وتتعين مهام الدولة وفق هذا الدور الجديد في التالي:
 - التخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة على الخدمات الصحية والتعليمية واستحداث التشريعات القانونية الضامنة لجودة واعتماد الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية.
 - تعديل القوانين الاقتصادية القائمة واستحداث قوانين جديدة بما يحقق خلق بيئة قانونية ملائمة للنشاط الاقتصادي.
 - وضع سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية مرنة ومستقرة وواضحة المعالم والأهداف.
 - تفعيل وتطوير القوانين والتشريعات بما يضمن الانضباط والمحاسبة والشفافية والاستقرار المؤسسي.
 - دعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الإدارية والاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) بحيث تتسنى لها مواكبة المستجدات في الأسواق العالمية.
 - ضمان حقوق الملكية الفردية وحمايتها حافزاً لمشاركة الأفراد في برامج التنمية.

- وضع برامج وتبني أساليب للخصخصة تتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية، ووضع الحلول والبرامج للمشاكل الناجمة عن عملية الخصخصة.
- طرح برامج جادة للإصلاح الإداري، وفق اعتبار الكفاءة معياراً لتولي المهام الإدارية.
- تحري الرشد في الإنفاق العام بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد العامة.
- الحد من الاحتكار وتعزيز المنافسة وتهيئة المناخ المناسب لها.
- ضمان حسن استخدام الموارد الاقتصادية.
- ضمان العدالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تمويل المشاريع ذات الصبغة الإستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- توفير السلع العامة ذات الجودة الاجتماعية.
- الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره بما يتوافق مع متطلبات الأمن الإنساني.

مفهوم الأمن الإنساني

- تتبنى الرؤية الأمن مدخلا، لكنها لا تعني به أمن النظام الحاكم الذي يدير شؤون الدولة، بل الأمن الإنساني بمعناه الشامل :
 - إنه أمن المواطن، الذي يصون كرامته ويحفظ حقوقه ويكفل سلامته من العنف والجور.
 - وأمن الوطن الذي يرعى مصالحه ويعليها على كل ما عداها .
 - وأمن سياسي قائم على إطار مرجعي دستوري يحدد بنى السلطات العامة واختصاصاتها ويضمن استقلالية السلطة القضائية ويعزز استحقاقات المواطنة والمشاركة، ويمكّن الدولة من التكيف مع التحولات التي تطرأ على توازن القوى في العالم، ومن الاحتواء المبكر لأية تهديدات خارجية محتملة .
 - وأمن اقتصادي يلبي للمواطن حاجاته الإنسانية، ولوطنه القدرة على استثمار أمثل لموارده وتوظيفها في تحسين ظروف العيش فيه، في ظل نظام اقتصادي لا تهيمن عليه الدولة ولا تتحكم فيه آليات السوق .
 - وأمن صحي يضمن له حياة عفيّة .
 - وأمن بيئي يحافظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف ويحميها من التفريط .

- وأمن اجتماعي يؤمن له تعليماً يؤهله لتحقيق ذاته وتحقيق ما يكمن فيها من قدرات، وعملاً يليق بما تأهل له، وعدالة في الفرص، وتقويماً موضوعياً لأدائه، ومناخاً ثقافياً منفتحاً يمكنه من التعبير عن نفسه والاعتزاز بهويته والحفاظ على خصوصياته القيمة، ويعيد له الثقة في قدرته على الإسهام النوعي في الحضارة الإنسانية.

رؤية 2040

- انطلاقاً من تقويم الأوضاع المحلية الراهنة في ضوء البيئة المعولمة، بما يفضي إليه هذا التقويم من موضوعة للمشهد الليبي وتقدير لحجم الفجوة التي تفصل تلك الأوضاع عن استحقاقات التنافسية، ومن عرض جملة الإمكانيات الكامنة التي يتعين تحقيقها، والتحديات المستقبلية التي يتوجب الاستجابة إليها، والفرص السانحة التي ينبغي اغتنامها، فإن المجتمع المرجو في آفاق 2040:

مجتمع مؤسس معرفياً، يعتز بهويته الوطنية الإسلامية بمختلف مكوناتها، ويحقق فيه كل فرد نفسه، بينما يسهم في رفاه الكل؛ مجتمع يفي استحقاقات البيئة العولمية ويشارك بدوره في الحضارة البشرية المعاصرة، ويعي أهدافه ويسعى إلى تحقيقها في ضوء استقرار موضوعي لإمكاناته وخياراته، ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية في ظل نظام ديمقراطي، ويتمتع أبنائه بحقوقهم ويتساوون أمام القانون وينعمون بعيش يتناسب وجهدهم وموارد وطنهم.

وتتبعين ملامح هذا المجتمع في التالي:

- خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، يفيد من الخبرات الإنسانية، ويوطن العلم والتقانة، ويتوسل المنهج العلمي في معالجة مشاكل المجتمع.
- اقتصاد منتج، ذو مصادر دخل متنوعة، مبني على أسس معرفية تقنية، يقوم القطاع الخاص فيه بالدور الريادي، وتكفل الدولة تطبيق معايير التنافسية وتضطلع بدورها في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد؛ اقتصاد يمتلك ميزة تنافسية في بعض المجالات، ويصل فيه النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية إلى معدلات مرتفعة، وتتميز معدلات الأداء فيه بالتوازن والاستقرار، ومعدلات التضخم والبطالة بالاعتدال؛ اقتصاد يضمن تحقيق العدالة

الاجتماعية، ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع، ويسهم في منظومة الاقتصاد العالمي مع بقية الدول على أسس متكافئة.

- مجتمع متطور، مؤسس على المعرفة، قائم على توسيع الخيارات، تسود فيه حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وتمكّن فيه المرأة والشباب وذوو الإعاقة، فيما يصل الفقر فيه إلى أدنى مستوياته، وتتجز فيه عمليات نشر التعليم وتطويره، وتحقق فيه معدلات عالية في التنمية البشرية، بما يسهم في التحول نحو إنتاج المعرفة وإدارتها.
- مجتمع معافى بدنياً ونفسياً، يعيش في بيئة صحية، ويتمتع بإنتاجية عالية، ويمتلك نظاماً صحياً متكامل الأركان يقدم خدمات تستجيب لحاجات الإنسان الصحية، ويضعه في محور اهتماماته، ويساهم إيجاباً في التنمية الوطنية.
- بيئة نظيفة تضمن وطننا خالياً من التلوث وحاضناً لاستحقاقات التنمية المستدامة، عبر أداء علمي مرتكز على التوعية بأهمية المكان وإدارة بيئية كفؤة، واستخدام طاقات بديلة نظيفة ومتجددة، وتخطيط لمستقبل حضري ومائي متجدد ومستديم.
- مجتمع يسوده مفهوم للأمن الوطني يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته، ويحكمه دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي، ويتبنى خطاباً سياسياً وأمنياً منفتحاً قادراً على التفاعل الإيجابي مع محيطه الإقليمي والدولي، ويرتكز على ثوابت الهوية والمصالح الوطنية، ويعزز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ويضمن الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، والمساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.

سيناريوهات

1 سيناريو الدولة الفاشلة

الديناميات

- تكزس المنظومة القيمية التي تشكلت في العقود الأربعة الأخيرة .
- هيمنة الثقافة الريعية واستباحة المال العام على حساب ثقافة العمل وبذل الجهد .
- ترسخ ثقافة الإقصاء والعزل السياسي .
- الفشل في تبني رؤية شاملة وواضحة لمستقبل البلاد .
- الفشل في تشكيل قوات مسلحة ومؤسسات أمنية تفرض هيبة الدولة .
- الفشل في صياغة دستور توافقي .

- الفشل في تفعيل القضاء وفي أعمال آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .
- الفشل في تأسيس إدارة عصرية فعالة تعتمد الكفاءة معيارا للمفاضلة .
- الفشل في تنويع مصادر الدخل القومي .
- الفشل في تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني .

التداعيات

- فقد الشرعية التي تتمتع بها الحكومة .
- إعادة إنتاج الاستبداد في صور جديدة .
- انفلات أمني وعوز في الاستقرار المجتمعي.
- سطوة الميليشيات المسلحة وتعاضم نفوذ الحركات التي تتوسل العنف.
- تقشي ظاهرة استيفاء الحق بالذات وتنامي حدة الانتهاكات الحقوقية وارتفاع معدل الاغتيالات السياسية وتصفية الحسابات الشخصية .
- تعمق الفهم الشكلاي للدين على حساب مضامينه الأخلاقية والإنسانية والروحية، وانعكاس هذا الفهم في الأداء العام والسلوك الشخصي.
- نشوب صراعات قبلية وجهوية.
- التناحر السياسي وإعلاء مصلحة الكيانات السياسية على مصلحة الوطن وحدوث انقسامات داخل النخبة الحاكمة .
- فقد السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية .
- الفراغ السياسي والتدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر (قد يتعاضى المجتمع الدولي عن قيام دولة فاشلة في بلد كالصومال، لكنه لن يسمح بقيامها في دولة تملك ألفي كيلومتر على البحر المتوسط، وثروات نفطية ومعدنية هائلة، بجوار دول ذات كثافة سكانية عالية وتعاني من أزمات اقتصادية وسكانية خانقة تشكل خطرا على الأمن الدولي) .
- عودة ليبيا إلى قائمة الدول المصدرة للإرهاب وانضمامها إلى قائمة الدول الفاشلة .
- التعامل بسياسة ردود الأفعال الرامية إلى التهدئة المؤقتة لحالة الاحتقان الشعبي .
- التوجس من الاندماج في البيئة المعولمة .
- تقاوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- تقشي الظواهر الهروبية كانتشار المخدرات والهجرة إلى الخارج .
- تعزز دور القبيلة بوصفها ملاذا أمنيا وحيدا .
- تهميش الجماعات الإثنية .

- اهتراء البنية التحتية في مختلف القطاعات وتدهور القدرة على تقديم الخدمات العامة .
 - الفشل في تطوير أنظمة التعليم والصحة والإدارة وتفشي مظاهر الفساد والتردي .
 - استمرار الاقتصاد الريعي وانخفاض مستويات الإنتاجية وتدني مستويات الكفاءة في عناصر الإنتاج وفقد الثقة في إمكانية استثمار العنصر البشري وطاقاته الخلاقة .
 - الفشل في تطوير القطاع الخاص وزرع الثقة في التوجهات الاقتصادية وممارسة معظم النشاط الاقتصادي بالاقتصاد غير الرسمي الموازي .
 - تضخم الميزانية العامة وقصور أوجه الانفاق واتساع دائرة الهدر والفساد المالي .
 - العجز عن استيفاء استحقاقات العدالة الاجتماعية وعدم قيام الدولة بدورها في رعاية الفئات ذات الجدارة الاجتماعية .
 - عدم عودة الشركات الأجنبية وتعثر عملية تشييد البنى التحتية وتعرقل المشاريع التنموية.
 - تدني المعدلات الكيفية في التنمية البشرية .
 - استمرار المركزية وتهميش الأطراف وتعاضم الدعاوى الانفصالية .
 - تدني قيمة العملة الليبية .
 - تعزز اقتصاد الظل والسوق الموازية .
 - زيادة معدلات البطالة والبطالة المقنعة وارتفاع معدلات الجريمة .
 - العجز عن استرجاع الأموال المجمدة .
 - الفشل في إعادة دمج النازحين من مدنهم وقراهم في الداخل والخارج .
 - استمرار تدني مستوى أداء ومخرجات المؤسسات التعليمية والأكاديمية والمراكز البحثية .
 - عجز النخب الثقافية والعلمية والفنية عن تأدية دورها وهجرة العقول إلى الخارج .
 - عجز المؤسسات الثقافية والإعلامية عن تأدية دورها .
 - العزوف عن المشاركة السياسية وفقد الثقة في إجراء تحولات جذرية في المجتمع .
 - إخفاق أساليب التنشئة الاجتماعية والتربوية والسياسية .
- وفي النهاية، فإن المجتمع الذي تحركه هذه الديناميات، بما تفضي إليه من تداعيات، مجتمع محبط، يأس، مفكك، مغترب، مضطرب، تحكمه دولة ضعيفة، تابعة، ومختزقة، ومهددة.

2 سيناريو الدولة الناجحة

الديناميات

- إرادة سياسية داعمة للتغيير .
- تبني مفهوم الأمن الإنساني بمعناه الشامل .
- مأسسة العملية الديمقراطية وصدور دستور توافقي تحميه مؤسسات أمنية قوية .

- تفعيل قضاء مستقل ونزيه .
- تشكّل مجتمع مدني مستقل ومتنوع .
- تنوع مصادر الدخل .
- دور جديد للدولة وقطاع خاص حيوي وفاعل .
- تقدير موضوعي للأوزان النسبية للتوجهات الخارجية .
- تفاعل إيجابي مع البيئة المعولمة .

التداعيات

- سيادة القانون واعتبار الكفاءة معيارا للأداء .
- التمتع بحقوق المواطنة .
- تنامي مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية .
- ليبيا دولة فاعلة في محيطها الإقليمي والعالمي .
- تشكل خطاب سياسي وثقافي منفتح .
- اتساع مساحة التعبير وحرية الصحافة وإعمال آليات الشفافية والرقابة والمحاسبة .
- تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية .
- بيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية جاذبة للاستثمار الخارجي .
- اقتصاد معرفي تنافسي متنوع فيه مصادر الدخل والطاقة ويقوم فيه القطاع الخاص بدور أساسي ويضمن عدالة التوزيع ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع وتتدنى فيه معدلات البطالة ومستويات الفقر .
- تنامي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .
- ظهور قطاعات اقتصادية قابلة للتطوير ذات ميزة تنافسية محلية ودولية .
- خروج الدولة من دائرة توفير السلع والخدمات إلى إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وتوفير الخدمات ذات الجدارة الاجتماعية .
- بنية تحتية متكاملة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات وإدارة المياه والمخلفات .
- مجتمع مستقر ومتماسك وآمن تتاح لأفراده فرص متكافئة في التعلم والعمل والاستثمار .
- شراكة مجتمعية تحافظ على البيئة واستدامتها وتضمن حقوق الأجيال القادمة في ثروات المجتمع .
- سياسة بيئية تركز على الاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة .
- ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية الفعلية كما ونوعا .

- ارتفاع معدلات الأداء في المؤسسات التعليمية وتوافق مخرجاتها مع متطلبات بيئة سوق العمل التنافسية .
- نظام تعليمي ينمي القدرة على الإبداع والتأمل والتفكير الناقد ويعزز الحوار والانفتاح واحترام الآخر .
- توطين العلم والتقانة وتضييق الفجوة الرقمية والمعرفية .
- أبحاث تركز على مشاكل محلية مثل التصحر، وتطوير طاقات بديلة، وتحلية مياه البحر .
- تشكّل مناخ ثقافي منفتح يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير وقنوات تمكّن من تحقيق هذه القيم (صحافة حرة، منابر سياسية، إلخ) .
- وسوف يسهم كل ذلك في خلق مجتمع قوي، ومنتج، وعادل، متسامح وآمن، تحكمه دولة مستقلة حرة، ذات سيادة تحظى باحترام المجتمع الدولي، ويتمتع نظامها السياسي بالشرعية والمشروعية والعدل والرشد والمصداقية.

3 سيناريو الدولة المتعثرة

وبحسبان أن فرص كل من سيناريو الدولة الناجحة وسيناريو الدولة الفاشلة ليست وافرة وفق المعطيات الراهنة، فالأول يسرف في التثاؤم، والثاني يمعن في التفاوض، ثمة سيناريو ثالث يتنزل منزلة وسطا بينهما، ويتسم بطابع جدلي يتوقع أن ينتج حراكا سياسيا ومجتمعيا يتضمن صراعا بين التحديات والفرص. وسوف ترتبهن مآلات هذا الصراع بغوامض يصعب الجزم بطبيعتها، ومن ثم فإن هناك صعوبة في تقدير فرص اتجاه المسار الذي يعرضه هذا السيناريو صوب مسار الدولة الفاشلة ومسار الدولة الناجحة.

وبوجه عام، من المتوقع أن تنجح مشاعر الحماس التي صاحبت انطلاق الثورة والضغطات التي تمارسها الشرائح المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في دفع الدولة بجناحيها التشريعي والتنفيذي إلى إعادة الاستقرار النسبي للبلاد عبر تشكيل نواة للجيش الوطني واستصدار دستور يحظى بموافقة أغلبية الليبيين. ولعل المواقف التي اتخذتها شرائح واسعة في اتجاه تعزيز الدولة المدنية وسيادة القانون، عبر رفضها استخدام السلاح في فرض الرأي، وانتخابها أعضاء المؤتمر الوطني العام، تشي بأن الشعب الليبي لن يتخلى عن الخيار الديمقراطي. غير أن أثر المنظومة القيمية الراهنة، بكل ما تؤسس له من سلوكيات سلبية، وحقيقة أن تركة الخراب التي أورها النظام السابق، بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثقل من أن تتراح خلال عقود الرؤية، قد يسهمان في عرقلة إحداث النقلة المرجوة في المجتمع، وتنفيذ مشاريع تنمية حقيقية، وإذا ما حدث هذا، فإن المسار المتوقع هو سيناريو التخبط العشوائي.

الديناميات

- تمرير دستور غير توافقي لا يستوفي جميع استحقاقات الدولة الديمقراطية المدنية .
- تأثر إرادة التغيير سلبا بالصراعات السياسية والأجندات المتضاربة .
- عدم تبني رؤية شاملة وواضحة لمستقبل البلاد .
- غلبة ثقافة الفساد والاستباح .
- الانشغال بتصفية الحسابات بدلا من النظر قدما .
- تعثر المؤسسات القضائية والأمنية .
- استمرار النفط مصدرا وحيدا للدخل القومي .

التداعيات

- تداول السلطة والممارسة الشكلية لمظاهر ديمقراطية .
- الفشل في رفع كفاءة الإدارة .
- الفشل في بناء القدرات وتنمية المهارات الاحترافية .
- الفشل في إجراء تحسينات جذرية في المنظومة التعليمية وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .
- الفشل في توزيع الثروة وفي استيفاء استحقاقات العدالة الاجتماعية .
- تبني سياسة الاحتواء عبر توزيع هبات دورية بهدف التخفيف من حدة الاحتقان الشعبي .
- دسترة قانون العزل السياسي بما ينجم عنه من إقصاء لعدد من الكفاءات .
- تعزز مفهوم الدولة الراحية والاقتصاد الريعي .
- القيام بدور إقليمي تحدده مصالح أجنبية وارتهان السياسات والأفعال بالضغوطات الداخلية والخارجية .
- استثمار المشاركة في مكافحة الإرهاب في تجنب التدخلات الأجنبية السافرة .
- إعادة إنتاج الفساد وظهور شرائح جديدة من المتنفذين وأصحاب المصالح .
- انخفاض مستويات الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية .
- تحديث اقتصادي نسبي لا سيما في قطاع النفط .
- تعزز اقتصاد الظل والسوق الموازية .
- تنامي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .
- زيادة معدلات التضخم والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة ز
- تحسن في استجلاب استثمارات خارجية .
- ازدهار اقتصاد الظل والسوق الموازية .

- استمرار التباس علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص ودور الدولة في كل منهما .
 - تحسن طفيف في أداء المجتمع المدني .
 - رواج المنتجات الثقافية والفنية الهابطة .
 - رفع في الأجور لا يقابله تحسن في الأداء .
 - محاولات لتحقيق قدر أكبر من الاندماج في البيئة المعولمة لا تصاحب بنجاح في استيفاء استحقاقات الاندماج التنافسية.
 - زيادة في الإنفاق على التعليم والصحة والسياحة والخدمات الاجتماعية لا ينعكس كما يجب في تحسين الأداء العام لهذه القطاعات .
 - تحسن طفيف في مستويات المعيشة .
 - تحسن جزئي في ملفات الجرحى والنازحين والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية .
- ويُحدث المجتمع الذي تحركه هذه الديناميات درجة من التحسن في مستوى الخدمات والمعيشة، بما يفضي إليه ذلك من تداعيات إيجابية، ولكن تظل تحكمه دولة ضعيفة عاجزة عن إنجاز تحولات جذرية وتنفيذ مشاريع تنمية حقيقية، أساسا بسبب بقاء المنظومة القيمية على حالها، الراجع إلى الإخفاق في تطبيق برامج تنشئة تربية واجتماعية وسياسية قادرة على تقويض ثقافة الاستباح والفوضى والثقافة الاستهلاكية والريعية التي تراكمت عبر عقود بما يحول دون تحويل الموارد إلى إمكانات حقيقية.
